هجرة العقول البشرية من الدول العربية إلى الدول المتقدمة
الأسباب والنتائج
((دراسة خاصة عن مصر))

دكتورة/ منى محمد الحسيني عمار (۞)

المقدمة:

تعد قضية هجرة العقول البشرية إلى الدول المتقدمة من أهم المشكلات التنموية التي تواجه الدول النامية، لما تؤدى إليه هذه الظاهرة من استنزاف لثروات تلك الدول واللازمة لتحقيق تنميتها الاقتصادية والبشرية.

ولقد أصبحت ظاهرة هجرة العقول، ظاهرة عالمية بفضل التطورات السريعة التي شهدها العالم منذ نهاية القرن العشرين وخصوصا في صناعة المعلومات والاتصالات، واستطاعت بعض الدول وخصوصا الأوروبية توظيف هذه الهجرة بما يخدم أهدافها الحالية والمستقبلية، من النبوغ الذهني المتطور لهؤلاء المهاجرين. بينما أغفلت كثير من الدول وخاصة العربية هذه الظاهرة، مما أدى إلى خسارتها الجسيمة لهؤلاء العلماء، ليس في كونهم مواطنين فحسب، بل في الاستغناء عن خدماتهم وامكاناتهم المتطورة التي أصبحت ضرورة مؤكدة للتنمية والتي لا يمكن لاى دولة من دول العالم الاستغناء عنها وخاصة الدول النامية.

وظاهرة هجرة العقول البشرية ظاهرة أملتها ظروف الحياة وشجع عليها تفاوت التقدم الحضاري بين مختلف دول العالم مما أوجد العديد من العوامل التي ساعدت على تفاقمها. منها عوامل دفع دفعت الأفراد إلى ترك أوطانهم، وعوامل جذب تجذبهم إلى الدول الأخرى الأكثر تقدماً.

۞) مدرس الاقتصاد بكلية التجارة جامعة الأزهر – تفهنا الأشراف

وتعانى مصر كغيرها من الدول العربية من آثار هذه الظاهرة حيث يقدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الإحصاء الصادر عنه سنة٢٠٠٣ أن عدد المصرين المتميزين من العقول والكفاءات التي هاجرت للخارج وصل إلى (٨٢٤) ألفا، يمثل العلماء وحدهم أكثر من عشرة آلاف.

لذلك سوف نتناول في هذا البحث هذه الظاهرة الخطيرة وذلك من خلال تعريفها وحجمها في الدول العربية بصفة عامة، ثم نركز الدراسة على هذه الظاهرة من حيث الأسباب التي أدت إلى وجودها وأيضا النتائج المترتبة عليها.

كما سنقوم بتقييم تلك الظاهرة مالها وما عليها في محاولة للاستفادة من تلك الظاهرة وتقديم بعض المقترحات للحد من آثارها السلبية.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في تأثير ظاهرة هجرة العقول البشرية على التنمية الاقتصادية بصفة عامة، والتنمية البشرية بصفة خاصة. لذلك كان لابد من التركيز على هذه الظاهرة لمعرفة أسبابها وآثارها الايجابية والسلبية والعمل على الحد من الآثار السلبية والتركيز على الآثار الايجابية في محاولة للاستفادة من هذه العقول المهاجرة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الوقوف على الأسباب والنتائج المؤدية والناتجة من هجرة العقول العربية بصفة عامة والمصرية منها بصفة خاصة، وذلك لخطورة هذه الظاهرة التي انتشرت في الآونة الأخيرة وتكبدت المجتمعات النامية منها خسارة كبيرة.

أهمية البحث:

تأتى أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله وهو هجرة الكفاءات العلمية القادرة على الأخذ بيد مجتمعاتها إلى ركب التقدم وتركها لمواطنها الأصلية التي هي في أمس الحاجة إليها ولجوئها إلى مجتمعات أخرى ينسب إليها ما يحرزه هؤلاء العلماء المهاجرون من تقدم.

منهج البحث:

يتبع البحث المنهج الاستقرائي الو صفى، وذلك من خلال تجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالظاهرة من مصادرها المختلفة، ثم تحليلها واستخلاص النتائج منها.

محتويات البحث:

المقدمة

الفصل الأول: (هجرة العقول البشرية العربية)

المبحث الأول: تعريف ظاهرة هجرة العقول البشرية

المبحث الثاني: حجم الظاهرة في الدول العربية وفى مصر

المبحث الثالث: أسباب هجرة العقول العربية

الفصل الثاني: (هجرة العقول البشرية المصرية)

المبحث الأول: أسباب هجرة العقول البشرية المصرية

المبحث الثاني: النتائج المترتبة على هجرة العقول البشرية المصرية

الفصل الثالث: (تقييم ظاهرة هجرة العقول البشرية)

المبحث الأول: كيفية الاستفادة من ظاهرة هجرة العقول البشرية

المبحث الثاني: الحد من ظاهرة هجرة العقول البشرية

الخلاصة

المراجع

الفصل الأول
(هجرة العقول البشرية العربية)

مقدمة:

أصبحت ظاهرة هجرة العقول البشرية العربية تشكل مشكلة كبيرة للحكومات والمنظمات على حد سواء، وأكدت التقارير أن تلك الهجرة التي تكاد لا تتوقف تتسبب في خسائر مالية باهظة[1]، كما تعتبر ظاهرة هجرة الكفاءات والعلماء من الدول العربية إلى الخارج أحد أهم العوامل المؤثرة على تطور الاقتصاد القومي وعلى التركيب الهيكلي للسكان والقوى البشرية، وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين خصوصا من الكوادر العلمية المتخصصة. وتتمثل أهم الآثار السلبية في حرمان هذه الدول الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات في مجال التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة.

المبحث الأول
تعريف ظاهرة هجرة العقول البشرية

إن مصطلح هجرة العقول، أو نزيف العقول، أو هجرة الكفاءات، أو النقل العكسي للتكنولوجيا. هي مترادفات لمعنى واحد يهدف بها هجرة العقول البشرية، وهو مصطلح ابتدعه البريطانيون لوصف خسائرهم خلال السنوات الأخيرة من العلماء والمهندسين والأطباء بسبب الهجرة إلى خارج بريطانيا وخاصة الولايات المتحدة.

وبناءاً على ذلك فانه هناك العديد من التعريفات الخاصة بهذه الظاهرة تختلف فى الألفاظ ولكنها تتفق في المضمون، فمنها على سبيل المثال:

1) http://www.shabablek.com/vb/showthread.php?

هجرة العقول هي:

«غياب العناصر البشرية الحيوية واللازمة لتحقيق العمليات الشاملة لمجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة من حياته وهذا الغياب يؤدى إلى الهجرة أو الامتناع عن العودة بعد قضاء الفترة الزمنية، ويندرج ذلك تحت أصحاب الكفاءات العقلية النادرة والخبرات العلمية العالية المستوى والمهارات الدقيقة التي يشكل غيابها خطورة على حياة المجتمع في حاضره ومستقبله»[1].

بينما تعرف منظمة اليونسكو هجرة العقول بأنها:

«نوع شاذ من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد ناحية الدول المتقدمة، أو ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيات».

لأن هجرة العقول هي فعلا نقل مباشر لأحد عناصر الإنتاج وهو العنصر البشرى.

ومنهم من عرف نزيف العقول أو هجرة العقول بأنها[2]:

«تفضيل المتخصصين من حملة الشهادات العليا المدعومة بالذكاء الوقاد العيش والعمل في بلدان أجنبية وفى خدمة شعوب من غير شعوبهم الأمر الذي يعنى هدر الجهود وتبديد الأموال الهائلة التي خصصتها أوطانهم لهم كي يتحولوا من أشخاص عاديين إلى علماء وأطباء وأساتذة بالمستوى الذي يؤهلهم للعمل ليس فى بلدانهم ولكن في مجتمعات يعدونها أرقي أو أفضل من مجتمعاتهم».

١) نادر الفرجانى: هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي – مركز المشكاة للبحث – القاهرة سنة ٢٠٠١

٢) حمد الدعمى – هجرة الكفاءات العلمية – بحث منشور على الانترنت

ومنهم من عرفها بأنها[1]:

«الهجرة الدائمة للكفاءات أو الفئات الأكثر تعليما وتأهيلا عادة خريجي التعليم العالي وما فوقه إلى خارج أوطانهم بحثا عن فرص أوسع في مجال تخصصاتهم أو عن بيئة مجتمعية أكثر جاذبية ومستوى معيشة أفضل لها ولاسرها».

المبحث الثاني
حجم ظاهرة هجرة العقول البشرية

مقدمة:

تشكل ظاهرة هجرة العقول العربية «الكفاءات العلمية» من الدول العربية إلى الدول الغربية أخطر أنواع الهجرات على تطور المجتمعات العربية وتقدمها.

هذا وقد اتسعت هذه الهجرات كثيرا في العقدين الأخيرين نتيجة عوامل متعددة سوف نتناولها بالتفصيل في الفصل القادم، ولعقود سبقت كانت الدول العربية نفسها مصدر هجرات متبادلة للعقول ولم تكن لتشكل آنذاك ظاهرة سلبية لأنها كانت توظف خبراتها في خدمة تطور المجتمعات العربية، ولكن ما يحدث الآن لهجرة هذه العقول خارج أوطانها العربية وبهذه الأعداد هو ما يدعو إلى القلق.

وللتعرف على حجم هذه الظاهرة في الدول العربية عامة وفى مصر بصفة خاصة فلابد من التعرف على أعداد هؤلاء المهاجرين من الدول العربية عامة ومن مصر بصفة خاصة.

---

١) د/ أشرف العربي – نحو بيئة جاذبة لراس المال البشرى في ظل اقتصاد المعرفة – بحث منشور بمجلة اقتصاد المعرفة – مركز دراسات وبحوث الدول النامية – جامعة القاهرة – سنة٢٠٠٦ ص١٨٦.

أولاً: حجم الظاهرة في العالم العربي:

قام العلماء العرب في الغرب في الآونة الأخيرة بإنشاء شبكة للعلماء العرب في المهجر تسمى «شبكة العلماء والتكنولوجيين العرب في الخارج» والتي تعرف اختصارا باسم «الستا ALSTA» وتهدف الشبكة إلى التعريف والكشف عن مواقع الكفاءات في الدول الغربية ورصد إسهاماتها في مسيرة التقدم العلمي الحديث.

وبالرغم من ذلك فانه لا يمكن رصد جميع الكفاءات العربية بالمهجر ذلك أن تلك الكفاءات تتراوح مابين الفني والاحصائى والتاجر إلى العلماء من حملة الشهادات العليا وغيرهم، إلا أن المتميزين من أساتذة الجامعات وحملة الدكتوراة يمكن الوصول إليهم لأنهم يشغلون مراكز مرموقة في كل من الجامعات ومراكز الأبحاث والوكالات المتخصصة علاوة على أنهم من ابرز العاملين في مجال البحث والتطوير على المستوى العالمى[1].

والإحصاءات الأولية تشير إلى وجود (٢٨٤) أستاذاً جامعياً في مجال العلوم الهندسية والتطبيقية، (١٧٩) أستاذا في مجال العلوم الحياتية والزراعية، (١٥٢) أستاذاً في مجال الصحة، و(٢٢٥) أستاذا في العلوم التطبيقية والرياضية، و(١٣٦) أستاذاً في مجال العلوم الادارية[2].

وهذا يعنى أن نسبة العقول العربية المشاركة في التقدم العلمي والتربوي والتكنولوجي في الدول المتقدمة تصل إلى (٢٪) من مجموع المتميزين فيها.

---

١) عبد السلام نوير ـ سياسة البحث العلمي وهجرة الكفاءات في مصر ـ مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية ـ جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٣م.

٢) دراسة أعدها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية في الإمارات ـ مايو سنة ٢٠٠٤ (بالألف).

ووفقا لاحصاءيات أخرى فق قدر عدد العلماء والأطباء والمهندسين ذوى الكفاءات العالية من العرب في بلاد الغرب بما لا يقل عن (٤٥٠) ألف[١].

وتشير إحصاءات جامعة الدول العربية ومنظمة الدول العربية وبعض المنظمات المهتمة بهذه الظاهرة إلى أن الوطن العربي يساهم بـ(٣١٪) من هجرة الكفاءات من الدول النامية، وان (٥٠٪) من الأطباء و (٢٣٪) من المهندسين و(١٥٪) من العلماء من مجموع الكفاءات العربية المتخرجة يهاجرون إلى أوروبا والولايات المتحدة وكندا، وان (٥٤٪) من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلادهم، كما يشكل الأطباء العرب ف بريطانيا حوالي (٣٤٪) من مجموع الأطباء العاملين فيها، وان ثلاث دول غنية هي أمريكا وكندا وبريطانيا تتصيد نحو (٧٥٪) من المهاجرين العرب، تحظى الولايات المتحدة بالنصيب الأكبر من العقول العربية بنسبة (٣٩٪) تليها بريطانيا (٢٠٪) ثم كندا (١٣,٣٪) ثم أسبانيا بنسبة (١,٥٪)[٢].

وتشير تقارير أصدرتها كل من الجامعة العربية ومؤسسة العمل العربية والأمم المتحدة إلى وقائع وأرقام حول ظاهرة هجرة العقول العربية إلى الخارج، حيث قدرت هجرة الكفاءات العربية بـ(٣١٪)، كما أن هناك أكثر من مليون خبير ومتخصص عربي من حملة الشهادات العليا أو الفنيين المهرة مهاجرين ويعملون في الدول المتقدمة[٣].

1) **http://meshkat.net/new/contents.php?**

2) **http://www.shabablek.com/vb/showthread.php?**

٣) دراسة صدرت عن مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية (مرجع سابق).

أما عن الخسائر التي منيت بها الدول العربية نتيجة هجرة العقول[1]:

فقد قدرت الخسائر التي منيت بها الدول العربية بسبب هجرة العقول بـ(١١) مليار دولار في السبعينات. أما اليوم فقد تضاعفت هذه الخسائر عشرين مرة لتصل إلى (٢٠٠) مليار دولار تقريبا، وذلك حسب تقديرات منظمة العمل العربية.

والأكثر من ذلك خطورة هو ما قاله الكندي «ريفيين برنز» في كتابه «القرن المالي» قال إذا افترضنا أن تعلم احد المهاجرين العرب يكلف بلده في المتوسط عشرة آلاف دولار فان ذلك يعنى تحويل (١٨) مليار دولار من الأقطار العربية إلى الولايات المتحدة وأوروبا كل عام.

ثانيا: حجم الظاهرة في مصر:

رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة يمكن الاعتماد عليها حول أعداد المصرين المهاجرين من مصر، ومستوى تعليمهم وتخصصاتهم، إلا أن هناك بعض المؤشرات التي وردت في العديد من الدراسات السابقة التي يمكن الاعتماد عليها لإعطاء صورة ولو تقريبية عن حجم ظاهرة هجرة العقول المصرية ومدى خطورتها فتعتبر مصر هي الخاسر الأكبر من بين الدول العربية من هجرة العقول، حيث تعتبر المصدر الرئيسي للعلماء والمهندسين المهاجرين إلى أمريكا بنحو (١٥٪) للمهندسين و(٧٥٪) للعلماء، إذ يبلغ نصيب مصر (٦٠٪) من العقول المهاجرة إلى أمريكا وحدها وذلك في الفترة من (سنة١٩٨٠ – سنة١٩٨٤)[2].

١) المنشاوى – خسائر مصر من هجرة العقول والكفاءات في ٥٠ عاما – مؤسسة جيل سوفت المحدودة – بحث منشور على الانترنت.

٢) يرجع ذلك إلى سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على العالم الخارجى.

أما عن أعداد العقول والكفاءات المصرية الموجودة بالدول الغربية وتوزيعها على كل دولة فيوضحها الجدول التالي[1]:

جدول رقم (١) العقول والكفاءات المصرية بالخارج سنة٢٠٠٣م

(بالألف)

الدولة	العدد	الدولة	العدد
أمريكا	٣١٨	فرنسا	٣٦
كندا	١١٠	ألمانيا	٢٥
استراليا	٧٠	سويسرا	١٤
بريطانيا	٣٥	هولندا	٤٠
النمسا	١٤	ايطاليا	٩٠
أسبانيا	١٢	اليونان	٦٠

وتتضمن هذه الأرقام الكثير من الفئات في مهن وتخصصات مختلفة.

وتتجلى الخطورة في أن أعدادا كثيرة من هؤلاء يعملون في أهم التخصصات الحرجة والاستراتيجية مثل الجراحات الدقيقة، والطب النووي، والعلاج بالإشعاع والهندسة الالكترونية، والميكروالكترونية، والهندسة النووية، وعلوم الليزر وتكنولوجيا الأنسجة، والفيزياء النووية، وعلوم الفضاء، والميكروبيولجى والهندسة الو راثية، بالإضافة إلى العلوم الإنسانية[2].

١) عبد السلام نوير ـ سياسة البحث العلمي وهجرة الكفاءات في مصر ـ مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية ـ القاهرة سنة٢٠٠٣م.

٢) المرجع السابق.

أما عن تخصصات هؤلاء الخبراء المصريين في الخارج، فيمكن التعرف عليها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٢) توزيع الخبراء والعلماء المصرين في الخارج تبعا للتخصصات سنة٢٠٠٣م.

التخصص	العدد	النسبة المؤوية٪
الطب	٤٦٢	١٨,٣
الهندسة	٨٠٩	٣٢,٣
العلوم الأساسية	٢٠١	٨
الزراعة	١٢٤	٥
العلوم الإنسانية	٩١٩	٣٦,٥
المجموع	٢٥١٥	١٠٠

أما بالنسبة للخسائر التي منيت بها مصر نتيجة هجرة الكفاءات العلمية منها:

قدرت أحدى الدراسات الخسائر الناجمة عن هجرة حوالي (٧٦) ألف طبيب مصري من حملة الدكتوراة أو ما يعادلها حتى سنة٢٠٠١ بحوالى(١٤٠) مليار دولار[١].

وفى دراسة أخرى ذكرت أن الإهدار في الاستثمار التعليمي للكفاءات المصرية المهاجرة من ذوى التعليم الجامعي وما فوقه قدر بما بين (٤٣ و ٦٢) مليار جنيه[٢].

١) عيسى المهنا ـ آثار هجرة وتهجير العلماء والمهنيين العرب ـ المركز العربي للدراسات الاستراتيجية.

٢) سعد حافظ – الأبعاد الاقتصادية لهجرة الكفاءات – رؤية تحليلية – مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب – مركز دراسات وبحوث الدول النامية – القاهرة سنة٢٠٠٣

وبغض النظر عن تلك التقديرات الكمية والتي يمكن أن يشكك في صحتها فانه يمكن القول أن الدول العربية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة ❖ والمرسلة لأكبر عدد من الكفاءات العلمية ❖ هي الخاسر الأكبر من هجرة هذه العقول القادرة على قيادة التنمية في بلادها والتي هي في اشد الحاجة أليها، وهذه الخسارة الأدبية تفوق الخسائر المالية لان مثل هذه الكفاءات إذا ما أحسن استغلالها فانه يمكنها بالفعل الدخول باقتصاديات بلادها إلى عصر التقدم والتكنولوجيا.

المبحث الثالث
أسباب هجرة العقول البشرية من الدول العربية

في الحقيقة أن فكرة المؤامرة في ظاهرة هجرة العقول البشرية لا تبدو صحيحة، بل هي حياد عن الحقيقة والواقع، خصوصا وان العقول البشرية المهاجرة تغادر أوطانها عادة وهى مشاريع عقول أو ما يطلق عليها «بالعقول الممكنة».

لذلك فانه يمكن أن نرجع أسباب هجرة العقول البشرية العربية إلى نوعين من الأسباب: الأول منها يطلق عليه «الأسباب الدافعة» أو عوامل الطرد. والثاني يطلق عليه «أسباب استقطاب الدول المتقدمة للعقول البشرية العربية» أو ما يسمى عوامل الجذب[1].

أولاً: الأسباب الدافعة أو عوامل الطرد:

يمكن أن نرجع ظاهرة هجرة العقول البشرية العربية إلى خمسة أسباب أساسية تبعا لهذا النوع من الأسباب وهى:

١) ضعف وانعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملا يناسب تخصصاتهم في بلادهم.

وينطبق هذا السبب تحديدا على أصحاب التخصصات النادرة مثل الجراحات الدقيقة والهندسة الو راثية وعلوم الليزر والذرة والفضاء.

---

١) محمد ربيع ـ هجرة الكفاءات العلمية ـ جامعة الكويت سنة ١٩٧٢ بحث منشور على الانترنت.

٢) ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات والدليل على ذلك تدنى مستوى الدخل للباحثين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات في الدول النامية عامة، مما يوجد إحساس بعدم تقدير العلماء في معظم الدول النامية.

٣) انعدام التوازن في النظام التعليمي مما يعمل على فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية، حيث يتسم نظام التعليم في الدول النامية بانفصاله عن الواقع العملى.

٤) عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي والذي يؤدى في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغربة في أوطانهم أو تضطرهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقرارا للبحث عن بيئة بحثية ملائمة.

٥) بعض الأسباب المتعلقة بالبيروقراطية الإدارية وأنظمة الخدمة المدنية وبعض التشريعات، والتي تصل في بعض الدول العربية إلى عدم الثقة في أصحاب الاختراعات والأفكار التقليدية.

وإذا كانت الأسباب السابقة تتواجد أو تنتفي في بعض الدول العربية أو تتواجد في وقت دون آخر، فان هناك سبب لهجرة العقول البشرية العربية موجود في اغلبها إن لم يكن كلها آلا وهو:

ضعف الاهتمام بالبحث العلمي:

إن ما يؤكد قوة هذا السبب في حدوث هجرة العقول العربية تلك البيانات التى وردت في هذا الصدد فقد جاء في إحدى التقارير[١]:

إن الإنفاق السنوي للدول العربية على البحث العلمي لا يتجاوز (٠,٢٪) من اجمالى الموازنات العربية. في حين إن ما تنفقه أمريكا وحدها على البحث

١) دراسة أجراها مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ـ (مرجع سابق).

العلمي يساوى (٣,٦٪) من اجمالى موازنتها، وتنفق السويد (٣,٨٪) وسويسرا واليابان (٢,٧٪)، وإسرائيل (٢,٦٪)، وفرنسا والدنمرك (٢٪) على البحث العلمي من اجمالى موازنة كل دولة على حدى.

هذا يعنى أن المخصصات المالية للإنفاق على التعليم في الدول العربية متدنية للغاية، فكيف تبنى وتربى عقول في هذا التدني من المخصصات المالية! ولنضرب مثلا على ذلك، ما نشر في تقرير الأمم المتحدة في سبتمبر سنة٢٠٠٥ عن أفضل (٥٠٠) جامعة في العالم، لم يتضمن هذا التقرير ولو جامعة عربية واحدة في حين كان نصيب أمريكا وحدها (١٩٠) جامعة من اجمالى (٥٠٠) جامعة التي وردت في التقرير.

ثانيا:الأسباب الجاذبة للعقول البشرية المهاجرة:

يمكن تحديد أسباب الجذب للعقول البشرية العربية فيما يلي:

١) الريادة العلمية والتكنولوجية للدول الجاذبة ومناخ الاستقرار والتقدم الذي تتمتع به هذه البلاد.

٢) توفر ثروات المادية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل مهمة ومجزية ماديا تشكل إغراء قوى للمهاجرين.

٣) إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي والتجارب التي تثبت كفاءتهم وتطورها من جهة، وتفتح أمامهم آفاقا جديدة لوسع وأكثر عطاء من جهة أخرى.

أي انه يمكن القول بان ما توفره الدول المتقدمة من تربة بحثية خصبة ومنظومة ثقافية قيمة والاهتمام بالعلم. يشكل إغراء يصعب على العقول العربية التي تربت في بيئة بحثية فقيرة مقاومته.

هذا بالإضافة إلى ما تفرضه اقتصاديات العولمة التي تفرض على العقول البشرية أن تتجه حيث يمكنها أن تكون مفيدة.

الفصل الثاني
(هجرة العقول البشرية المصرية)

مقدمة:

تعتبر مصر من أكثر الدول العربية تضررا من هجرة عقولها البشرية إلى الخارج، كما أن جميع الدلائل تؤكد أن مصر لم تنجح حتى الآن في كبح جماح التيار المتزايد لهجرة تلك العقول أو حتى الاستفادة منها قدر المستطاع أثناء تواجدها في بلاد المهجر.

وفيما يلي سوف نستعرض جوانب هذه الظاهرة في المجتمع المصري سواء من حيث الأسباب التي أدت إلى وجودها بنوعيها الطاردة منها والجاذبة بأنواعها المختلفة، وكذلك النتائج المترتبة عن هذه الهجرة بنوعيها أيضا الايجابية منها والسلبية.

المبحث الأول
أسباب هجرة العقول البشرية المصرية

تمثل هجرة العقول البشرية المصرية مشكلة كبيرة خاصة بعد الأرقام التي أعلنها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والتي أشارت إلى أن عدد المصرين المهاجرين من العلماء وحدهم تتعدى العشرة آلاف مهاجر.

ولاشك أن لزيادة أعداد الكفاءات المصرية المهاجرة له أسباب، كما يترتب عليه نتائج.

وهذا ما سنوضحه في هذا الفصل الذي يحتوى على مبحثين الأول يتناول الأسباب التي أدت إلى هجرة العقول البشرية المصرية وهى نوعان[1]:

الأول: أسباب طاردة تعمل على دفع هذه الكفاءات إلى ترك أوطانهم.

والثاني: أسباب جاذبة متوافرة في الدول الغنية المتقدمة والتي تعمل على جذب هذه الكفاءات المهاجرة إليها، وهذا النوع من الأسباب لا يقل أهمية عن النوع الأول وذلك لان قرار الهجرة تتحكم فيه بالدرجة الأولى العوامل الجاذبة وليست الطاردة وحدها، وذلك لأنه إذا ما توافرت العوامل الطاردة ولم تتوافر العوامل الجاذبة فلن تكن هناك هجرة للعقول.

أولا: الأسباب الطاردة «الدافعة» لهجرة العقول البشرية المصرية:

تمثل هذه الأسباب النوع الأول من أسباب هجرة العقول البشرية المصرية، ولكنها في نفس الوقت تنقسم إلى عدة أسباب فرعية منها:

الأسباب الاجتماعية:

تمثل الأسباب الاجتماعية عامل هام من العوامل الطاردة للعقول البشرية المصرية وتتمثل هذه الأسباب في[2]:

١) المحسوبية:

تلعب المحسوبية دوراً حاسماً في التقدم الوظيفي في المجتمعات العربية

١) أويس عطوة الزنط ـ البناء التكنولوجي للدول النامية ـ النقل والنقل العكسي ـ المكتبة الأكاديمية ـ سنة ١٩٩١م.

٢) محمود فهمي الكردي - الجوانب الاجتماعية لهجرة العقول العربية - بحث منشور في مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب - مركز دراسات وبحوث الدول النامية - القاهرة سنة٢٠٠٣

ومجتمعنا المصري بصفة خاصة، كما أن التقدم العلمي في الرقى الوظيفي هو هامشي بالمقارنة بالمحسوبية.

علاوة على أن هذه المحسوبية أوجدت نوعا من عدم التوازن الاجتماعي في المجتمع، فادى إلى صعود شرائح اجتماعية جديدة وهبوط أخرى.

ومن ثم فان عدم تحقيق العدالة الاجتماعية بالصورة المطلوبة دفع بالكفاءات العلمية للبحث عن دور لها مما جعلها تتجه نحو العالم الخارجي المتقدم باحثة لها عن مكان لم تجده في مجتمعاتها.

٢) الشعور بالانتماء أكثر نحو الوطن الجديد:

إن غالبية العقول المهاجرة هم ممن قضوا سنوات الدراسة الطويلة بالخارج خاصة طلاب الدكتوراة، فبعد قضاؤهم هذه السنوات الطويلة في هذه المجتمع الخارجي يصبحوا أكثر تكيفاً معه وأكثر تشرباً لثقافته، وبذلك يصبح ارتباطهم بالوطن الجديد ارتباطاً وثيقاً بقيمه وعاداته وتقاليده ونظم الحياة فيه، ولذلك عندما يفكروا في الرجوع إلى البلد الأم لا يستطيعون لعدم تكيفهم مع الأوضاع السائدة فيه فيقررون الاستمرار في البقاء، ويفضلوا الهجرة عن الرجوع للبلد الأم.

٣) ضعف أو انعدام تقبل التغير بالوطن:

إن أعداد كبيرة من العقول المهاجرة الذين يتلقون تعليمهم بالخارج ويعودون إلى بلادهم يجدوها لا تستطيع أن تتوافق بسرعة مع ما يجرى في مجتمعات العالم المتقدم من تغيرات، اى أن هذه الفئة بالذات هم أكثر تأثراً بالفجوة مابين الدول المتقدمة والدول النامية، لذلك يتخذون قرارهم بالبقاء حيث المجتمعات متفتحة على كل جديد ومستحدث.

٤) فقدان احترام الذات بالنسبة للعائدين[١]:

إذا ما فكر أصحاب الكفاءات الذين تعلموا وعملوا في المجتمعات المتقدمة العودة إلى بلادهم، للأسف لا يشعروا بقيمتهم في مجتمعهم مثلما كانوا يشعرون بها في المجتمع الخارجي، حيث أن الأنظمة في المجتمعات النامية عموما أنظمة جامدة تعامل الجميع بنفس المقاييس ولا تعطى للمتميز ما يشجعه على المزيد من البذل والعطاء، كما أن مجال العمل والبحث والتطوير محدود أمام المتميز مما يجعله بين خيارين إما الاستكانة والقبول بالأمر الواقع وهذا أسلوب راح ضحيته آلاف من العلماء المتميزين ومازال يذهب ضحيته أعداد هائلة في وقتنا الحاضر، والخيار الثاني هو قبول العروض المغرية التي يقدمها الغرب والتي لا توجد في الوطن الأم.

٥) نصيحة شريك العمر ومستقبل الاولاد:

أثبتت التجارب أن نصيحة شريك العمر سواء كان الزوج أو الزوجة عنصر مهم في اتخاذ القرار بالبقاء بالخارج والعيش فى الدول المتقدمة، فاغلب هؤلاء قد كونوا أسرا وأنجبوا أطفالا وفى حالة اتخاذ قرار الرجوع إلى بلادهم يصبح مستقبل الأطفال وتعليمهم شغلهم الشاغل وبذلك لا يستطيعون أن يقطعوا برامج تعليمهم، كما لا يوجد عند الآباء المهاجرين ضمانا لمستقبل أبنائهم ووظائفهم في البلد الأم.

١) سويلم جودة ـ الآثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات المصرية إلى الدول الصناعية ـ ورقة عمل مقدمة في مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سنة٢٠٠٣.

الأسباب الاقتصادية:

مما لا شك فيه أن العامل الاقتصادي من أهم العوامل الطاردة للعقول العربية بصفة عامة، والدليل على ذلك أن أكثر العلماء المهاجرين ينتمون إلى دول فقيرة جدا، ويتمثل هذا العامل في عدة أسباب هي:

١) مصدر الدعم المادي:

من المعروف أن الدراسة بالخارج عالية التكاليف سواء كانت التكاليف خاصة بالمصروفات الجامعية أو تكاليف المعيشة فهي تسبب أعباء باهظة.

فمن المؤكد أن الطلاب الذين يتلقون دعما ماديا من دولهم الأم يكونوا أميل لان يعودوا إلى أوطانهم بعد انتهاء دراستهم، أما الطلاب الذين يحصلون على منح من الجامعات أو المعاهد الأجنبية التي يدرسون بها فيميلون أكثر نحو البقاء بالخارج، لذلك فمن الأسباب المستجدة التي تدفع إلى مزيد من الهجرة، عدم القبول في الجامعات مما يدفع بالبعض إلى السفر للخارج للدراسة على حسابه الخاص.

٢) انخفاض المستوى المعيشي[١]:

من سمات الدول النامية عامة هي انخفاض المستوى المعيشي الناتج عن انخفاض الدخل وارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفقر، والتي سوف نتحدث عن كل منها تفصيلا فيما يلي:

١) محمد رياض – الهجرة العلمية واستنزاف الكفاءات – مجلة النبأ – العدد ٥٧ سنة ٢٠٠١ – بحث منشور على الانترنت

أ) مستوى الدخل[1]:

لا شك أن لانخفاض مستوى الدخل اثر على هجرة الكفاءات من مصر، حيث تنشأ الكفاءات المصرية المهاجرة منها في بيئة معيشية تصنف حسب دليل الفقر البشرى ضمن مجموعة الدول المتوسطة، ووفقا لهذا الدليل فان حوالي (٣,١٪) من السكان لا يتوقع لهم أن يعيشوا حتى سن الأربعين، ويزيد معدل الأمية للقراءة والكتابة عن (٥٠٪) ويحرم (١٣٪) من السكان من الحصول على المياه المأمونة و(١٪) على الخدمات الصحية و (١٢٪) من الصرف الصحي ويعيش تحت الفقر (٢٣,٣٪) من السكان وفق هذا التقرير[2]. يتراوح متوسط دخل الفرد في السنوات الخمس الأخيرة بين (١٠١٥ – ١٤٠٠) دولار دون اى اعتبار للفروق الحادة في توزيع الدخل.

ويندرج اغلب الكفاءات تحت ظل أصحاب الدخول الثابتة، وعلى الرغم من زيادة معدلات الأجور في الفترة الأخيرة والتي تراوحت مابين (١,١٪ ـ٢,١٪) إلا أن الأسعار زادت ما بلين (٢,٨٪ ـ٢,٣٪).

ويضرب الدكتور/ سعد حافظ (٤) مثلا على ذلك بأجور الكادر الجامعي حيث تقع أجور العاملين بالجامعات والمعاهد العليا والمراكز البحثية في مصر تحت طائفة أصحاب الأجور الثابتة والمجمدة باللوائح الاجرية، وعلى الرغم من الارتفاع النسبي الظاهري للأجور النقدية لهذه الفئة فهي تقل عن نصف نظيرتها بالكادر القضائي وعن (١٥٪) من رواتب العاملين بالهيئات الدبلوماسية.

---

١) أشرف العربي ـ نحو بيئة جاذبة لرأس المال البشرى في ظل اقتصاد المعرفة ـ اقتصاد المعرفة ـ مركز بحوث ودراسات الدول النامية ـ جامعة القاهرة سنة ٢٠٠٦م.

٢) مصر تقرير التنمية البشرية ـ معهد التخطيط القومي والبرنامج الانمائى للأمم المتحدة

وعلى الرغم من زيادة معدلات الأجور الثابتة والمتغيرة من سنة ١٩٨٨ وحتى الآن بما يقارب (٧٠٪) فان معدلات زيادة المتوسط العام لأسعار المعيشة في الحضر قد سجلت زيادة تقدر بنحو (٣٥٢٪) بالإضافة إلى عدم حصول هذه الفئة على ما كانت تتمتع به من مزايا عينية، فهذا الانخفاض في مستوى الدخل إما أن يستنزف قدرات وطاقات الباحثين العلميين في تحسين مستوى المعيشة كالاشتغال بمهام وظيفية أخرى مدرة للدخل وإما تفضيل الهجرة.

ب) البطالة:

إن غالبية الكفاءات المصرية المهاجرة يعللون سبب هجرتهم إلى وجود فرص للعمل في الدول المستقبلة لهم وعدم توافرها فدى مصر، وذلك بسبب البطالة المفشية خاصة بين خريجي الجامعات.

بالرغم مما أعلنته الجهات المختصة من تحقيق خطوات ايجابية في طريق التنمية إلا أن البطالة لا زالت ترتفع سنة بعد أخرى فقد وصل معدل البطالة (٩,٩٪) سنة٢٠٠٣م مقارنة بـ(٩٪) سنة٢٠٠٢م.

والشاهد أن البطالة في مصر هي بطالة متعلمة، فالغالبية العظمى من العاطلين من خريجي الجامعات وهى تزداد سنة بعد أخرى، ووفقا للبيانات التي أعلنتها اللجنة العليا للتشغيل فان العدد الاجمالى للمتعطلين بلغ (٣,٤) مليون منهم (٣) ملايين متعلم وذلك سنة٢٠٠١ مما يعنى أن المتعلمين يشكلون نحو (٨٧,٣٪) من عدد المتعطلين٠

ج) الفقر:

للعوامل الاقتصادية أثر على هجرة الكفاءات المصرية، واهم هذه العوامل هو الفقر.

والفقر لا يقتصر على مفهوم واحد، ولكنه يمتد ليشمل فقر الإمكانيات والقدرات، والذي يعكس نقص الخدمات الأساسية وانخفاض مستوى المعيشة ونوعية الحياة، ويرتبط الفقر أيضا بنقص التشغيل أو ما يعرف بالبطالة.

وقد أوضح تقرير التنمية البشرية في سنة٢٠٠١ أن نسبة السكان المصريين الذين يعيشون دون حد الفقر وصل إلى (١٧٪) سنة٢٠٠٠ يبلغ عددهم (٣٤) مليون وتأكيداً على ما جاء بهذا التقرير ما أعلنه تقرير التنمية البشرية المصري والصادر عن معهد التخطيط القومي سنة٢٠٠٤ والذي أعلن أن (١٦,٧٪) من السكان يعيشون تحت خط الفقر وهم يمثلون (١١,٣) مليون نسمة.

٣) انخفاض كفاءة البحث العلمي:

يرى الكثيرين أن الأسباب التي تدفع لهجرة الكفاءات المصرية تأتى في مقدمتها الأسباب العلمية والمادية والتعليمية، وذلك لان هناك آلاف من العلماء المصرين لم يوفر لهم المجتمع المصري فرص تحقيق طموحاتهم العلمية فهاجروا إلى المجتمعات الغربية. حيث البيئة المجتمعية الحاضنة للكفاءات والتي تعرف أهمية البحث العلمي وتحترم العلم وتقدر العلماء فأبدعوا وتفوقوا وساهموا بفاعلية فيما وصلت إليه تلك المجتمعات من تقدم[١].

وتؤكد التجارب التاريخية أن البحث العلمي الجاد كان دائما السبيل الرئيسي لتطوير وتنمية المجتمعات المختلفة، ومن الدلائل الهامة على أهمية البحث العلمي ما تحقق من معدلات مرتفعة للتنمية في الدول المتقدمة حاليا والتي أعطت اهتماما متزايدا للبحث والتطوير ووفرت كل الامكانات اللازمة لإيجاد بيئة حاضنة ومشجعة على الإبداع والابتكار، ويتفق الكثيرون على أن سببا أساسيا من

١) سعد حافظ ـ الأبعاد الاقتصادية لهجرة الكفاءات ـ رؤية تحليلية ـ مؤتمر هجرة الكفاءات والتنمية في دول الجنوب ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة٢٠٠٣

أسباب تخلف الدول النامية عن ركب التنمية هو إهمال جانب البحث العلمي، والوضع في مصر لا يختلف كثيرا عن الوضع في الدول النامية عموما.

فرغم التصريحات المتعاقبة من قبل المسؤلين والمثقفين والتي تؤكد على حتمية إعطاء أولوية متقدمة للبحث العلمي ورغم الجهود التي بذلت من اجل صياغة استراتيجية واضحة للبحث العلمي في مصر، إلا أن تلك الجهود والتصريحات لم تتمخض حتى الآن عن سياسات عملية لتطوير وتفعيل مساهمة البحث العلمي في جهود التنمية.

فعلى الرغم من امتلاك مصر قاعدة علمية كبيرة، حيث يوجد بها نحو (١٢٠) آلاف باحث يعملون في أنشطة علمية وتكنولوجية مختلفة منهم حوالي (٥٠) ألف من حملة الدكتوراة والماجستير، إلا أن كل الشواهد تؤكد أن هناك إهدارا شديدا في هذه الموارد البشرية، لذلك سوف نتعرف على المناخ الحالي للبحث العلمي في مصر للحكم على ماإذا كان سبب من الأسباب الطاردة للكفاءات المصرية أم لا؟[١].

يتسم المناخ الحالي للبحث العلمي في مصر بعدة سمات أساسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عدم وضوح استراتيجية محددة للتنمية في مصر[٢]:

في ظل وضوح استراتيجية محددة للتنمية في مصر يصبح من الصعوبة بمكان التحدث عن استراتيجية واضحة ومستقرة للبحث العلمي ترتبط فيها مخرجات

١) الأمثلة على ذلك كثيرة منها: د/ أحمد زويل، فاروق الباز، محمد البر ادعى، مجدي يعقوب ... وغيرهم.

٢) على حبيش – صعوبات تنفيذ استراتيجية البحث العلمي – البحث العلمي والتنمية في مصر – مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة ٢٠٠٤م.

العمل البحثي بمتطلبات التنمية من جهة، وتتفاعل في ظلها مراكز البحث العلمي مع وحدات الإنتاج بما يحقق الهدف التنموي من العملية البحثية من جهة أخرى[1].

على عكس الحال في الدول المتقدمة مثل اليابان، فهناك تحديد للاولويات تسعى السياسات المختلفة لتحقيقها بما يمكن مراكز الأبحاث والجامعات من القيام بدورها بالكفاءة المطلوبة() :

- ضعف الوعي لدى المجتمع المصري بأهمية البحث العلمي :

أدى كل من معدلات الأمية وتدهور مستوى المتعلمين وتخلف وسائل الإعلام عن القيام بدورها الثقافي، فضلا عن عدم نجاح جهود البحث العلمي في الفترات السابقة في تحقيق نجاحات تنموية٠ أدى كل ذلك إلى شيوع ثقافة شعبية غير واعية بأهمية البحث العلمي ومن ثم غير مشجعة على تطويره مما يجعله عامل طرد قوى لاى كفاءة مصرية.

- ضعف الطلب على مخرجات البحث العلمي في مصر:

تشير الدراسات إلى تدنى الطلب على البحث العلمي في مصر حيث أن (٨٦٪) من الإنفاق على البحث العلمي هو إنفاق حكومي بينما تبلغ مساهمة قطاع الصناعة حوالي (٤٪) فقط. في حين أن الهند ساهم فيها القطاع الخاص

١) الدين هلال – البحث العلمي والتنمية – مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة٢٠٠٤م.

بحوالى (١٥٪) من جملة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير[١]، وبلغت هذه النسبة (٦٢٪) في سنغافورا، و(٤٣٪) في ماليزيا، و (٣٣٪) في تركيا[٢].

والحقيقة أن محدودية مساهمة الصناعة وقطاعات الإنتاج الأخرى في نفقات البحث العلمي وهو مؤشر واضح على ضعف الطلب على مخرجات البحث العلمي في مصر.

وهذا ما أكده تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة٢٠٠٣ من أن معظم مراكز البحث والتطوير في الدول العربية غير مهيأة لتحويل ناتج بحث إلى منتج استثمارى.

- اختلال الهيكل التنظيمي لمؤسسات البحث العلمي:

إن غالبية مؤسسات البحث العلمي العاملة في مصر هي مؤسسات تابعة للدولة، كما أن (٧٠٪) من تلك المؤسسات توجد داخل الجامعات وهذا الوضع يمثل خللا واضحا في البيئة التنظيمية للبحث العلمي حيث أن أقسام البحث والتطوير التابعة للقطاع الخاص تلعب الدور الأكبر في هذا المجال في الدول المتقدمة، كما أن انشغال العاملين في مجال البحث العلمي في الجامعات بالتدريس يمثل عائقا هاما أمام تفرغ هؤلاء بالقدر المطلوب للبحث العلمى.

- ضعف التمويل «ضعف الإنفاق على البحث العلمي»:

إن الموارد المالية المخصصة للبحث العلمي في مصر تتسم بالقصور الشديد سواء من حيث القيمة المطلقة أو من حيث متوسط نصيب الباحث أو من حيث نسبتها إلى اجمالى الناتج القومى.

---

١) محيا على زيتون ـ هل توجد بيئة حاضنة للبحث العلمي في مصر ـ ـ مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة٢٠٠٤م.

٢) جودة عبد الخالق – التمويل المحلى للبحث العلمي في مصر ـ – مركز دراسات وبحوث الدول النامية سنة٢٠٠٤م.

فقد أوضحت التقارير أن متوسط نفقات البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٠٠) وصلت إلى (٠,٢٪)[١].

وبالرغم من تواضع هذا الرقم إلا أن (٨٠٪) على الأقل منه توجه للإنفاق على الأجور والمرتبات، بالإضافة إلى الإهدار الشديد وسوء التوزيع الواضح للجزء المتبقي من ميزانية البحث العلمي والتي تتمثل في تخصيص مبالغ كبيرة لبعض الأنشطة البحثية التي هي ابعد ما تكون عن اولويات ومتطلبات التنمية في دولة نامية كمصر.

وهذه المشكلة «ضعف الامكانات المادية» تولد مشكلة أخرى هي ضعف امكانات البحث العلمي من قواعد بيانات موثوق بها ومكتبات متطورة ومراجع حديثة وأجهزة ومعدات ومعامل وبنية مؤسسية وشبكات اتصال علمية متقدمة، كل ذلك يقف عائقا أمام تقدم البحث العلمي في مصر.

- تدنى مستويات الأجور والحوافز المالية:

رغم الاعتراف المستمر بان العمل في مجال البحث العلمي هو من الأعمال الشاقة التي تتطلب مزيدا من الوقت والجهد والفكر وانقطاع عن كل ما قد يلفت انتباه الباحث إلا أن تدنى مستويات الأجور التي يحصل عليها هؤلاء الباحثون مقارنة بما يحصل عليه العاملون في مجالات متعددة اقل أهمية بكثير يجعل من تفرغهم لأعمال البحث مسألة مستحيلة، الأمر الذي يؤثر بالسلب على نوعية البحوث المنتجة، وكذلك على تمسك الكفاءات بالعمل في هذه المهنة الشاقة المنخفضة الدخل وبالتالي هجرتها.

١) البنك الأهلي المصري ـ النشرة الاقتصادية ـ العدد الأول ـ المجلد التاسع والخمسون سنة ٢٠٠٦م.

والواقع أن كل ما سبق هو مظاهر لما يعانيه البحث العلمي في مصر حاليا من أزمة حقيقية تؤدى جنبا إلى جنب مع عوامل أخرى إلى إيجاد مناخ عام طارد للكفاءات المصرية القادرة على كسر حلقة التخلف.

٤) نظام التعليم في مصر[١]:

إن التحليل المتعمق لمنظومة التعليم في مصر يشير إلى عدم كفاءة منظمة التعليم نتيجة ضعف وتدنى كفاءة مكوناتها من مدخلات ومخرجات.

فالتعليم في مصر يعامل على انه من الخدمات ولم ينظر إليه على انه استثمار، والدليل على ذلك أن ما ينفق على تلميذ الزامى في دولة من دول الجوار يعادل عشرة أضعاف ما ينفق على نظيره المصرى.

وتشير إحدى الدراسات إلى أن التحدي الرئيسي الذي يواجه مصر هو التعليم نتيجة العديد من الأزمات التي يمر بها نظام التعليم والتي يمكن تناولها من خلال مستوين هما:

أ) أزمة التعليم قبل الجامعي:

وتتمثل في:

- أزمة المباني التعليمية والتي لا تستطيع استيعاب التلاميذ فضلا عن عدم جودتها.
- أزمة أحوال المعلم والمتمثلة في المعاملة المالية المتدنية وانخفاض مستوى اعادهم.

١) سو يلم جودة – تطوير التعليم ودوره في بناء اقتصاد المعرفة في مصر – مركز دراسات وبحوث الدول النامية – جامعة القاهرة سنة٢٠٠٦م.

- أزمة المناهج التي تهتم بالحفظ والتلقين بما يؤدى إلى سلبية المتعلم وعدم مشاركته في حلول مشاكل مجتمعه، فضلا عن أن هذه المناهج تتسم بالجمود وعدم تلبيتها لمطالب البيئة.
- أزمة كفاءة التعليم وتتضح في عدم قدرة مدرسي التعليم الالزامى على استيعاب كل الملزمين مما يؤدى إلى التسرب في هذه المرحلة وبالتالي زيادة عدد الاميين.
- النقل من الدول المتقدمة، حيث لا يزال النظام التعليمي في مصر يفتقد لعنصر المبادأة واقتصاره على التبعية في محاولة اللحاق بالدول المتقدمة.
- افتقار المشروعات التعليمية إلى الشمول، إذ أن الكثير منها لم يقم على دراسات وحسابات دقيقة بل كانت ردود أفعال غير مدروسة.
- ضعف فاعلية جهود محو الأمية، والتي ترجع في معظمها إلى ضعف الكفاءة الداخلية لنظام التعليم.
- ضعف المخصصات المالية وعدم تنوع مصادرها، إذ تتركز معظمها في مصدر واحد هو الحكومة.

أزمة التعليم الجامعي:

وتتمثل في:

غياب المعايير المنضبطة للأداء الجامعي في جميع مستوياته.

عدم تحرير الجامعة من قيودها الإدارية والمالية والتنظيمية وعدم الأخذ بالنظم الحديثة.

القصور فى تطبيق الأساليب التكنولوجية في الإدارة الجامعية.

غياب الهياكل الوظيفية للأقسام العلمية، وعلاقتها بالأعباء التعليمية والبحثية.

عدم التفرغ للعمل الجامعي وخاصة بالنسبة للقيادات الجامعية.

انخفاض المرتبات واللجوء إلى أساليب أخرى لزيادة الدخل.

كثرة الأعداد في الجامعات بما يفوق طاقاتها الاستيعابية.

ضعف العلاقة بين التخصصات المتاحة وسوق العمل.

عدم الاهتمام بالمناهج الجامعية وتطويرها وإدخال الأساليب الحديثة.

عدم وجود مقررات اختيارية في المناهج لمعظم الكليات والمعاهد العليا.

وعلى ذلك نجد أن التعليم في مصر بالرغم من كونه مستوردا إلا انه لم يتم تطويره بعد نقله بصورة تجعل مدخلا ته ومخرجاته تتلاءم مع موارد المجتمع المصري واحتياجاته خصوصا مع متطلبات سوق العمل.

لذلك نجد أن منظومة التعليم في مصر أدت إلى تخريج متخصصين لا علاقة لهم بمتطلبات التنمية، كما يعجز السوق المحلى عن امتصاصهم مما يولد لديهم الحافز إلى الهجرة خارج بلادهم.

الأسباب السياسية:

لا شك أن الاستقرار السياسي من ابرز العوامل المؤدية للحفاظ على العقول المتميزة، فمن المعروف أن المجتمعات التي تتمتع بالاستقرار السياسي والتي مرت بخبرات سياسية داخلية وعبرتها إلى الثبات يستطيع أفرادها ومؤسساتها أن يتفرغوا لمهامهم الأساسية العلمية والعملية.

وخلاصة القول أن هناك أسبابا سياسية تقف وراء هجرة العقول منها[1]:

١) التمييز:

إن ظاهرة التمييز منتشرة جدا في مجتمعاتنا العربية مما يجعل العالم الشاب الموهوب الذي يعتمد على مواهبه فقط غير قادر على مواجهة التحديات التي تواجهه، فيضطر إلى الهروب للعالم الواسع حيث التعامل مع الكفاءات بدون اعتبار لاى انتماءات قومية أو دينية.

٢) العولمة:

إن هجرة الكفاءات من المتوقع أن تزيد أكثر من ذلك باشتداد العولمة بسبب هيمنة الدول المتقدمة على الدول النامية حيث تعتمد على إقامة سوق عمل عالمي واحد يختص بالكفاءات العالية التي ترى الدول المتقدمة فائدة في اقتناصهم من الدول النامية وخاصة مصر، فهي تمثل مصنع تفريغ الكفاءات للدول المتقدمة.

٣) عدم تولى العلماء العائدين لمراكز قيادية بالبلد الأم:

يشكو العديد من العلماء المصرين المهاجرين من أنهم إذا ما قرروا العودة إلى الوطن فانه لا يعهد إليهم بمراكز أو مناصب قيادية تناظر تلك المناصب التي يتولون قيادتها في المهجر.

٤) غياب الاستقرار السياسي:

يتضح أهمية هذا العامل وراء هجرة الكفاءات العربية في دول مجاورة تعانى من اضطرا بات سياسية، كالعراق وفلسطين وجنوب أفريقيا، غير أن هذه

١) محسن خضر ـ هجرة العقول ـ نزيف العقول العربية: اغتراب المجتمع العلمي ـ مجلة التقدم العلمي عدد (٣٦) سنة ٢٠٠١م.

الأحداث أصبح لها تأثير على الكفاءات المصرية لما أشيع من أن منطقة الشرق الأوسط عموما أصبحت غير آمنة سياسياً.

ثانيا: الأسباب الجاذبة لهجرة العقول البشرية المصرية:

تمثل هذه الأسباب النوع الثاني من أسباب هجرة العقول، وكما سبق أن ذكرنا أن هذا النوع من الأسباب لا يقل أهمية عن النوع الأول «الأسباب الطاردة» لأنه إذا ما توافرت العوامل الطاردة ولم تتوافر العوامل الجاذبة فلن تكن هناك هجرة للعقول.

ومن البديهي أن تكون عوامل الجذب أو الأسباب الجاذبة لهجرة العقول هي الوجه الآخر لعوامل الطرد، اى انه يمكن القول أن عوامل الجذب للعقول المصرية للخارج ما هي إلا صورة عكسية لعوامل طردها من الوطن.

وعلى ذلك يمكن تلخيص عوامل الجذب فيما يلي:

١) ارتفاع مستويات الأجور في الخارج.

٢) التقدم العلمي هو المعيار الاساسى للتوظف.

٣) الاهتمام بتطوير التعليم والبحث العلمي ومنح الحوافز الكافية للبحث والتطوير.

٤) وجود أنظمة تعليمية حديثة ومتطورة.

٥) الاستقرار السياسي وحرية الفكر والبحث.

٦) وجود المناخ الملائم للعمل والبحث.

٧) التشجيع الذي تمنحه الدول المتقدمة لجذب الكفاءات إليها من توفير الموارد المالية الضخمة التي تمكنها من توفير فرص عمل مجزية.

المبحث الثاني
نتائج هجرة العقول البشرية المصرية

مقدمة:

تتباين الآراء حول طبيعة نتائج هجرة العقول الكفاءات، فهناك من يرى أن دول الأصل المصدرة للكفاءات تجنى ثمارا ايجابية نتيجة هجرة كفاءاتها ويبررون أصحاب النتائج الايجابية ذلك بان الهجرة هي أولا حق انسانى للعالم والباحث وللعلم أيضا.

وثانيا أنها تعنى المشاركة في إنتاج المعرفة الإنسانية وتطويرها، حيث أن العلم لا وطن له، وثالثا بقاء الجسور مشدودة بالوطن الأم بقصد الاستفادة من خبرات العلماء المهاجرين.

وفى مقابل هذه الرؤية المتفائلة هناك رأى آخر معارض لهجرة الكفاءات يرى أن هجرة العقول ما هي إلا استنزاف لمورد رئيسي من موارد التنمية ينتج عنه آثار سلبية كثيرة.

وفيما يلي سوف نستعرض النتائج الايجابية والسلبية لهجرة العقول البشرية المصرية:

أولا: النتائج الايجابية لهجرة العقول البشرية المصرية:

يرى أصحاب الراى المتفائل بهجرة العقول البشرية أن لهذه الظاهرة نتائج ايجابية لعدة اعتبارات منها أن الكفاءات المهاجرة تنتقل إلى مجتمع أكثر تقدما يوفر لها ظروف عمل ومعيشة أفضل مما يؤدى إلى ارتفاع إنتاجها ويساهم في تطوير المعرفة والتقدم البشرى، علاوة على أن وجود العلماء العرب في الخارج يعد مكسبا لأنه يفتح قنوات للأمة العربية كي تتقدم من الناحية العلمية والتنفيذية.

ويسوق أصحاب هذا الراى عدة حجج تؤيد نظرتهم المتفائلة تجاه ظاهرة هجرة العقول البشرية وما يترتب عليها من نتائج ايجابية وهى[1]:

١) استغلال إبداعات العقول البشرية جمعاء:

إذا كانت هذه العقول لا تستغل في أوطانها لعدة اعتبارات سواء كانت مادية أو سياسية أو اجتماعية كما سبق أن أوضحنا، فان هجرة هذه الكفاءات إلى الخارج واستغلال طاقاتهم وإبداعهم بعد توفير البيئة اللازمة لذلك لهم، فان الخير الذي يعود من استغلال هذه الطاقات لا يقتصر فقط على العلماء وحدهم بل ينتشر ليعم دول العالم وشعوبه.

٢) التحويلات المالية التي يرسلونها للوطن:

لا احد ينكر أن الوطن الأم وخاصة الدول العربية تستفيد من وراء عمل أبنائها في الخارج وذوى الكفاءات منهم على وجه الخصوص، وذلك بالرغم من أن هناك عوامل يتوقف عليها هذه الاستفادة منها عدد المهاجرين، قوانين العمل، نوع الهجرة، .... وغيرها. ففي حين تسمح بعض الدول بتحويل أموال العاملين لديها إلى البلد الأم، هناك دول أخرى تشترط إنفاق جزء معين من الدخل في البلد التي يعملون فيها وبذلك لا تسمح لهم إلا بتحويل نسبة قليلة من دخلهم إلى الخارج.

وفى تقرير البنك الدولي سنة٢٠٠٦ ورد أن حوالي (٢٠٠) مليون شخص من الدول النامية يعيشون خارج أوطانهم الأصلية تبلغ تقديرات تحويلاتهم المالية

---

١) تقرير البنك الدولي لسنة٢٠٠٦ – الدلالات الاقتصادية للتحويلات المالية والهجرة.

وأيضا:

The longest journey "Asurvey of Migration" the Economists November 2nd 2002. P.11 – 33.

إلى تلك الدول حوالي (٢٢٥) مليار دولار سنة٢٠٠٥ وهو يعتبر أكثر بكثير من المساعدات الأجنبية التي تتلقاها الدول النامية.

٣) مساعدة القادمين الجدد بالخارج من أبناء الوطن الأم:

إن وجود هذه الكفاءات في الخارج خاصة وأنهم يتولون مناصب هامة في بلد المهجر، فمن حكم منصبهم هذا يساعدون في عمليات القبول بالجامعات للمبعوثين الجدد، بجانب المساعدة في الأمور الاجتماعية الأخرى مثل الإسكان والتكيف مع المجتمعات الجديدة.

٤) مساعدة أبناء الوطن في الداخل:

في كثير من الأحيان يقوم ذوى الكفاءات المهاجرة عند زيارتهم أو عودتهم للوطن بتدريب الخريجين والعاملين في البلد الأم دون الحاجة إلى سفرهم بالخارج، حيث يتلقون من ذوى الكفاءات المهاجرة نفس التدريب الذي يحصل عليه أمثالهم في الخارج، كما يساعدون على تطوير وتطويع التكنولوجيات الوافدة إلى الدولة الأم من الخارج بحيث تتلاءم مع ظروفها. وهم بذلك يساعدون في تطوير المؤسسات الحكومية والغير حكومية ويسهمون في رفع معدلات التنمية.

٥) المساهمة في حل مشكلة البطالة أو الحد منها:

إن من سمات الدول النامية وخاصة مصر، ارتفاع معدلات النمو السكاني وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة البطالة، لذا فان الهجرة تشكل حلا مؤقتا وجزئيا لهذه الظاهرة الخطيرة.

٦) دور المهاجرين كسفراء لبلادهم:

وهذه المنفعة تتحقق عندما يثبت المهاجر كفاءته العلمية والأدبية واكتسابه لسمعة طيبة وتوليه الدفاع عن قضايا وطنه الام.

ثانيا: النتائج السلبية لهجرة العقول البشرية المصرية:

بجانب النتائج الايجابية السابقة لهجرة العقول البشرية، هناك نتائج سلبية لا يمكن تجاهلها لما لها من خطورة على اقتصاد البلد المصدر للكفاءات، هذه النتائج يمكن سردها فيما يلى:

١) اتساع الفجوة بين العالم المتقدم والعالم النامي:

أثبتت التجارب السابقة أن هجرة الكفاءات تزيد من الفجوة بين العالم المتقدم التي تزداد قوة وثراء وتقدما نتيجة استفادتها من الكفاءات المهاجرة إليها، بينما يزداد العالم المتخلف ضعفا وفقرا وتخلفا نتيجة هجرة الكفاءات منه.

٢) انخفاض مستوى المعيشة في الدول النامية:

إن المهاجر قد يحقق نفعا لشخصه ولأسرته، إلا أن فقدانه في بلده ينعكس سلبا على المواطنين وذلك لأن ميزتن المدفوعات يميل دوما لصالح الشعوب الأكثر تقدما التي تنضبط فيها أمور الإنفاق والأجور، بينما يكون سلبا بالنسبة للدول الفقيرة التي يقل فيها الإنتاج وتزداد مصروفاتها، فما بالنا إذا كانت سلعة من أغلى السلع وأطولها عمرا في الإنتاج وهى المصادر البشرية رفيعة المستوى تذهب بلا مقابل على الإطلاق وهذا الاستثمار غير المثمر في مجال التعليم بمستوياته المتعددة يؤكد على الانخفاض المستمر في مستويات المعيشة وتدنيها في تلك الدول الخاسرة لكفاءاتها البشرية.

٣) من لا يزرع يحصد ومن يزرع لا يحصد:

تتحقق هذه المقولة في ظاهرة هجرة العقول، وتمثل احد النتائج السلبية لها، حيث أن البلد الأم الخاسر للكفاءة البشرية المهاجرة منه يتكبد تكاليف كبيرة

تتمثل في تكوين المهاجر وتعليمه حتى وقت الهجرة، في حين أن تلك التكاليف يقابلها مكاسب تجنيها الدولة المستقبلة لهذه الهجرة.

أ) إن عدم استيعاب الكفاءات في أوطانها والدفع بها إلى الهجرة يترتب عليه[١]:

- حرمان الدول الأم من استخدام كفاءلتها.
- اعتماد الدول النامية على الدول الأجنبية اقتصاديا وتكنولوجيا.
- ارتفاع الأعباء المالية على الدول النامية المستوردة.
- استيراد الكفاءات الأجنبية واعتماد الدول النامية عليها مما يؤدى إلى إهمال البحث العلمي وبناء قاعدة علمية عربية خاصة بها.

ب) حرمان الدول الخاسرة للكفاءات من القيادات الوطنية:

وخصوصا في المجالات العلمية المتخصصة والتي يصعب تعويضها[٢].

جـ) التأثير على معنويات العلماء الذين يقيمون فى الوطن ولم يهاجروا:

حيث أنهم يعيشون في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وعلمية سيئة بالمقارنة بزملائهم المهاجرين الذين يعملون فى ظل ظروف أفضل من جميع النواحي علميا وماديا ونفسيا.

1) Ozden Caglar «International Migration» Brain Drain or Brain gain? «The International Bank for Reconstruction and Development» The World Bank.

٢) مريم شرف الدين – هجرة الأدمغة العربية تعنى إهدار أثمن ثروات وأركان تنميتها العلمية والاجتماعية سنة١٩٩٩ – بحث منشور على الانترنت.

د) القضاء على الأمل في التقدم:

إن هجرة العلماء الأكفاء من بلادهم النامية إلى الدول المتقدمة يزيد من فرصة الأخيرة في التقدم، بينما يقضى على بارقة الأمل في التقدم للدول النامية التي هجرتها كفاءاتها.

هـ)ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في الدول العربية[1]:

وذلك بمقارنته بالإنتاج العلمي في الدول المتقدمة والذي هو في الواقع نتاج للكفاءات العربية المهاجرة.

و) إرباك خطط التنمية لدى الدول النامية:

تحاول الدول النامية مجاهدة أن تلحق بركب الدول المتقدمة، فتضع الخطط التنموية الشاملة وتبعث ببعض العناصر البشرية للإطلاع والدراسة على أمل أن يعودوا إليها ويساهموا في دفع عجلة التقدم، ولكن للأسف فكثير من هؤلاء لا يعودوا إلى الوطن مما يؤدى إلى إرباك خطط التنمية.

ز)هروب راس المال البشرى من أماكن الحاجة إليه إلى أماكن الوفرة:

إن هجرة الكفاءات من الدول النامية تحرم هذه الدول من عنصر هام من عناصر التنمية ألا وهو راس المال البشرى، بينما الدول المستقبلة لهذه الكفاءات هي في الأصل دول متقدمة وليست في حاجة إلى هذا العنصر، مما يؤدى الأمر إلى زيادة الدول المتقدمة رخاء على رخاءها وحرمان الدول النامية وزيادة فقرها.

١) نادر فرجاني – هجرة الكفاءات من الوطن العربي من منظور استراتيجية تطوير التعليم العالي – مركز المشكاة للبحث – القاهرة سنة ٢٠٠١م.

ح) خسائر بلا تعويض :

الأمر الأكثر مأساة في مشكلة هجرة العقول البشرية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة ، أن الهجرة تتم في عقول الصفوة من أبنائها مما ينتج عنه إهدار للموارد البشرية العربية بدون مقابل على الاطلاق.